

MPRA

Munich Personal RePEc Archive

The impact of Economic policies On the investment climate in Arab Countries

falah.K.Ali Alrubaie

Economics Faculty of Economics Omar Almkhtar University Libya

4. June 2004

Online at <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/8369/>

MPRA Paper No. 8369, posted 21. April 2008 17:31 UTC

The impact of Economic policies On the investment climate in Arab Countries

Dr.falah.K.Ali Alrubaie- Economics-faculty of Economics–Omar Almkhtar university

Abstract.

FDI now plays a complementary and dynamic role to local investments in Developing Countries . besides the financial capital it brings , more importantly it introduces technology, that sets off a diffusion effect with far more impact. Its entry enhances productivity and , by setting new standards , catalysis increased competitiveness in the domestic economy .Linkages trough relationship of suppliers and distributors generate a multiplier effect . The impact is greater when the domestic economy itself is developing . Therefore along with policies for attracting FDI there must be an equally supportive environment for development of the domestic private sector . This paper look on the right approaches to attract FDI to Arab Countries trough analysis the Economic factors that affect on the investment climate , specially, financial , monetary and external balance policies adopted by Arab Countries in order to using these factors in account the Composite investment climate Index of economic policies and to built statistics model to study the relation ship between FDI AND Economic policies . finally presented some suggestions in order to improving the investment climate in Arab Countries

أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية

د.فلاح خلف الربيعي / كلية الاقتصاد / جامعة عمر المختار/ليبيا

خلاصة

تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي-أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج ، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة ، وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في خلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب هذا النوع من الاستثمار ، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية ، والأهمية النسبية للقطاعات العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج و أسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية . وتمثل التغييرات في السياسات الاقتصادية وبخاصة درجة الانفتاح الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي ، مجموعة الحوافز الجيدة لأنها تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار الكفيل بتحقيق النمو القابل للاستمرار وتنويع مصادر الدخل ، فيمكن زيادة أثر المضاعف المتولد عن الاستثمار الأجنبي ، إذا تمكنت السياسات الاقتصادية من توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يهيئ البيئة المناسبة لكل من الاستثمار المحلي والأجنبي .

ويهدف التأكد من هذه الحقيقة في الدول العربية تم تحليل مؤشرات السياسة الاقتصادية ، النقدية والمالية وسياسة التوازن الخارجي ، واستخدام نتائج هذا التحليل في تكوين مؤشر مركب لقياس المناخ الاقتصادي .ولدعم هذا التحليل تم تكوين نموذج إحصائي لقياس اثر التغييرات في مؤشرات السياسات الاقتصادية على مسار تدفقات الاستثمار نحو الدول العربية . وأخيراً تم تقديم عدد من المقترحات التي يمكن أن تساهم في تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية

أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية

المقدمة

شهدت الاقتصادات النامية ومنذ بداية عقد الثمانينات تحولات مهمة في توجهات السياسات الاقتصادية، تمثلت في سعي تلك السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي وتعميق مستويات التكامل الاقتصادي مع الاقتصاد العالمي، فأخذ العديد من هذه الاقتصادات يتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد، ويتحول نحو تبني سياسة تشجيع التصدير وسياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي، على الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديل عن الاستثمار والادخار المحلي، بل هو مكمل له (1) إلا أن هذا الاتجاه قد تعزز بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي- أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية، أم من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية و الخدماتية وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية وزيادة مستوى وفورات الحجم. ولكن هذا لا يفي وجود بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة للاستثمار الأجنبي، التي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار، وهنا يبرز دور السياسات الاقتصادية في تعظيم المنافع وتقليل التكاليف (2) ولا تزال هناك مجموعة من الدول النامية ولأسباب غير اقتصادية، لا تمتلك القناعة بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن رغبة هذه المجموعة في الحصول على عضوية منظمة التجارة الدولية، ربما هي التي فرضت عليها، اتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى تخفيف القيود على التجارة والاستثمار. وشهد العام 2001 إدخال (208) من التغييرات الناظمة للاستثمار في (71) بلداً، وكان 90% من هذه التغييرات يهدف إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر (3)

ويحدد تقرير الاستثمار العالمي ثلاث عوامل، يرى أنها كانت تشكل القوى الدافعة الرئيسية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية، وفي عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية، أولها تحرير السياسات الاقتصادية، وثانيهما التغيير التكنولوجي السريع و ما رافقه من انخفاض في تكاليف النقل والاتصالات -أي تلاشي المسافات- أما القوة الثالثة فجاءت كنتيجة للقوتين السابقتين، وهي أن احتدام عملية المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسية - التي تتولى عمليات الاستثمار - فهذه العوامل الثلاث مجتمعة قد هيأت الظروف الملائمة لقيام تلك الشركات بالبحث عن مواقع إنتاجية جديدة لزيادة كفاءتها الاقتصادية، فأخذت تنقل جزء من نشاطها الإنتاجي نحو الدول النامية، كما ساهم الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة بزيادة حدة هذه الضغوط التنافسية، وفي تزايد الحاجة إلى البحث عن مواقع جديدة تكون أقل تكلفة، إلى جانب كونها تمتع بعدد من المزايا النسبية الديناميكية، كالخبرات والمهارات وبسرعة استيعاب التكنولوجيا الجديدة وبانخفاض الأجر، ويمكن القول أن عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية قد اعتمدت على عدد من العوامل المتداخلة، ومن أهم هذه العوامل هي مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي، ومدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية، فضلاً عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف، هو مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة (4).

إذ تنامت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 50 ضعفاً خلال الفترة من 1975 إلى 2000 فبعد أن كانت 55 مليار دولار في العام 1975 وصلت إلى أقصى مستوى لها في العام 2000 فبلغت 1271 مليار دولار، إلا أنها سجلت تراجعاً حاداً في العام 2001 كنتيجة لحالة الركود التي شهدتها الاقتصاد العالمي وخاصة في الاقتصادات الثلاث الكبرى

(الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، الاتحاد الأوروبي) فوصلت إلى 735 مليار دولار ، ذهب أكثر من 68% منها إلى الدول المتقدمة وهي 503 مليار دولار، وبلغت حصة الدول الانتقالية 4% وهي 27 مليار دولار و أما حصة الدول النامية فبلغت حوالي 28% وهي 205 مليار دولار ، ذهب منها 94.365 مليار دولار أو ما يعادل 46% نحو دول جنوب وجنوب شرق آسيا ، ولم تحظ الدول العربية سوى ب1% من إجمالي التدفقات العالمية أو

ما يعادل 4% مجموع التدفقات الموجهة نحو الدول النامية ، وجاءت المغرب بالترتيب الأول وحصلت على 2.658 مليار دولار والجزائر بالترتيب الثاني وحصلت على 1.196 مليار دولار ، ومصر بالترتيب الثالث وحصلت على 510 مليون دولار وكان الترتيب الرابع من نصيب تونس وحصلت على 486 مليون دولار وجاءت الأردن بالترتيب الخامس وحصلت على 169 مليون دولار وظل الجزء المتبقي من الدول العربية متلقي هامشي لتدفقات الاستثمار المباشر (5) ولتقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية في الدول العربية على مناخ الاستثمار ومن ثم على نصيب تلك الدول من تدفقات الاستثمار المباشر سنركز الدراسة على مناقشة النقاط الآتية :-

أولاً - موقع الدول العربية في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار
ثانياً- تحليل المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية
ثالثاً- حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية
رابعاً- نموذج إحصائي لتحليل للعوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول العربية

أولاً موقع الدول العربية في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

حرص عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين و صانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار ، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول ،التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب . وأثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي ،كم لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات ، فالدولة التي تتخفف فيها نسبة المخاطرة وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية ،والقطر الذي يحرز موقع متقدم في مجال التنمية البشرية يحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا . وبهدف تسليط الضوء على وضع الدول العربية في تلك المؤشرات سنعرض عدد من المؤشرات المرتبطة بمناخ الاستثمار وكآلاتي :-

1- مؤشر الحرية الاقتصادية

2- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة

3-مؤشر التنافسية العالمي

4-مؤشر التنمية البشرية

5-المؤشر المركب للمخاطر القطرية

1-مؤشر الحرية الاقتصادية (6)

يصدر هذا المؤشر من معهد "هيرتاج " بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال " منذ العام 1995 ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية ، وغطى المؤشر 156 في العام 2001 من بينها 20 دولة عربية .ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل (السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفية الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية،وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات ،حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد ،السياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم ،تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر ،وضع القطاع المصرفي والتمويل ،مستوى الأجور والأسعار ،حقوق الملكية الفكرية ، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية ، أنشطة السوق السوداء

وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. وعند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية في عام 2001 ظهر أن هناك 14 دولة تتمتع بحرية اقتصادية كاملة تنصدرها هونج كونج وسنغافورة ونيوزلندا و57 دولة تتمتع بحرية اقتصادية شبة كاملة و71 دولة تشهد انعدام الحرية الاقتصادية تنصدرها كوريا الشمالية والعراق -ويتضح تأثير الاعتبارات السياسية في هذا التصنيف - ولم تدخل أي دولة عربية في المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة , بعد أن كانت البحرين ضمن هذه المجموعة في العام 2000 وجاءت في المرتبة التاسعة, وفي العام 1999 وجاءت في المرتبة الثالثة , حيث تراجعت في العام 2001 إلى المرتبة (15) ودخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبة الكاملة والتي دخلت فيها أيضاً (6) دول عربية هي على الترتيب (البحرين , الإمارات , الأردن , الكويت , تونس , سلطنة عمان) كما دخلت (8) دول أخرى ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة هي على الترتيب (السعودية المغرب , الجزائر , جيبوتي لبنان , موريتانيا , مصر , اليمن) والمتبقي (5) دول دخل ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وهي على الترتيب (سوريا , ليبيا , العراق , السودان , الصومال) وهذا الترتيب يخضع لاعتبارات سياسية واضحة .

2- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة (7)

تصدر مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية وولد بيبير المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة منذ عام 1996 وبشكل نصف سنوي ويغطي المؤشر 41 دولة من الاقتصادات الناهضة منها 4 دول عربية

يستند المؤشر المركب إلى ثلاث مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكوناً وهي:

أ- مؤشر البيئة الاقتصادية: ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلومات: ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية

ج- مؤشر البيئة الاجتماعية: ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي

ح- مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة

وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية ،ويدل ارتفاعه الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعاً أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصادات الناهضة

وفق المؤشر المركب الذي صدر منتصف عام 2001 ويغطي معدل الأعوام 1996-2000 تصدرت تايوان القائمة مسجلة 1598 تليها كوريا الجنوبية مسجلة 1575 بينما جاءت ماليزيا في الترتيب السابع مسجلة 1427 وجاءت فيتنام بالمرتبة الأخيرة 41 مسجلة 837 وهو تقريباً نصف معدل تايوان ،وقد جاءت النقاط التي سجلتها 41 دولة ناهضة في المؤشر المركب منخفضة مقارنة مع معدل الدول المتقدمة المسجل حول 1989 ودخلت 4 دول عربية في المؤشر تشمل الأردن في المرتبة 23 مسجلة 1117 وتونس 24 مسجلة 1117 والمغرب 30 مسجلة 1080 ومصر 30 مسجلة 1071

3- مؤشر التنافسية العالمي (8)

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال ويلاحظ أن مؤشر التنافسية ينقسم إلى مؤشر "جاري" ومؤشر "النمو" وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل (5 سنوات) ويدخل في المؤشر حالياً 75 دولة منها دولتان عربيتان ومن جهة أخرى يصدر المنتدى مؤشر استدامة الحفاظ على البيئة (يغطي 122 دولة) ومؤشر الجاهزية للعصر الرقمي (يغطي 75 دولة) وإضافة إلى تقرير التنافسية العالمي يصدر المنتدى تقارير تنافسية إقليمية, وسيكون من بينها تقارير للتنافسية في الدول العربية خلال الفترة 2002-2003 ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشر التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط 8 عوامل هي (درجة الانفتاح , دور الحكومة , وضع القطاع المالي , البنية الأساسية , البيئة المعلوماتية , نظم الإدارة , وضع العمالة , وضع المؤسسات) ويمنح المؤشر أوزاناً متساوية . ويعتمد على إجراء مسوحات رأي تشمل حوالي 3000 من رجال الأعمال والمستثمرين في 53 قطراً . ووفق مؤشر التنافسية الجاري لعام

2001 الذي يضم 75 دولة , جاءت فنلندا أولا تليها الولايات المتحدة وهولندا وألمانيا وسويسرا . وجاءت بوليفيا وهندوراس وبنغلادش واکو أدور ونيكاراغوا على التوالي كأضعف الدول تنافسية. منذ تأسيس مؤشر التنافسية (الجاري والنمو المستقبلي) ودخلت في مؤشر التنافسية (الجاري والنمو المستقبلي) دولتان عربيتان فقط هما الأردن ومصر ، ووفقاً لمؤشر التنافسية الجاري لعام 2001 تراجع ترتيب الأردن في القائمة من 35 إلى 44 ، كما تراجع ترتيب مصر من 39 إلى 44. أما في تقرير التنافسية الإقليمي الخاص بأفريقيا ، والذي صدر للمرة الأولى في عام 2000 ، ويشمل 24 دولة أفريقية فقد دخلت 3 دول عربية وجاءت من ضمنها تونس في المرتبة الأولى بينما جاء ترتيب المغرب خامساً ومصر سادساً

4-مؤشر التنمية البشرية (9)

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 ويضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع - متوسط - ضعيف) وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي . وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية . كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية و مؤشر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل القطر . ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي أ- طول العمر (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حدية الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة -85 سنة) .

ب- المعرفة (يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين صفر % و 100 %)

ج- مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40.000 دولار) . ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات ، هي تنمية بشرية عالية (80 % وأكثر) ، تنمية بشرية متوسطة (من 50 % إلى 79 %) و تنمية بشرية منخفضة (اقل من 50 %) وتمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية . وسجل معدل مؤشر التنمية البشرية للدول العربية مجتمعة ما نسبته 0.635 عام 2000 مرتفعا عن معدلة لعام 1995 الذي بلغ 0.55 بينما ما زال منخفضا عن معدل مؤشر التنمية البشرية للدول النامية الذي يبلغ 0.642 ومعدل مؤشر التنمية البشرية العالمي البالغ 0.712 لعام 2000 . ووفق مؤشر التنمية لعام 2001 تتوزع الدول العربية كآلاتي :

أ- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة ، وبحسب الترتيب هي :- البحرين ، الكويت ، الإمارات ، قطر ،

ب- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة ، وبحسب الترتيب هي :- ليبيا ، لبنان ، السعودية ، سلطنة عمان ، الأردن ، تونس ، سوريا ، مصر ، الجزائر

ج - دول ضمن مجموعة التنمية البشرية الضعيفة ، وبحسب الترتيب هي :- اليمن ، جيبوتي ، السودان ، موريتانيا . ولم يتم أدرج العراق والصومال وفلسطين في التقرير العام

5-المؤشر المركب للمخاطر القطرية (10)

يصدر عن مجموعة (بي ار اس) شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ويتضمن الدليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها كما يصدر مؤشر مركب مستقبلي باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية ، ويستند إلى أساس متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل ويدخل في المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية . يتكون المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب) ومؤشر تقويم المخاطر المالية (25 %) ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (25%) كما هو موضح أدناه .

مؤشر تقويم المخاطر السياسية (الحد الأقصى : 100 نقطة)

النقاط	المكون
12	درجة استقرار الحكومة
12	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
12	خريطة الاستثمار
12	وجود نزاعات داخلية
12	وجود ونزاعات خارجية
6	الفساد
6	دور الجيش في السياسة
6	دور الدين في السياسة
6	سيادة القانون والنظام
6	الاضطرابات العرقية
6	مصداقية الممارسات الديمقراطية
4	نوعية البيروقراطية

مؤشر تقويم المخاطر المالية (الحد الأقصى : 50 نقطة)

النقاط	المكون
10	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
10	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات
15	نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات
5	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة
10	استقرار سعر الصرف

مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (الحد الأقصى : 50 نقطة)

النقاط	المكون
5	معدل دخل الفرد
10	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي
10	معدل التضخم
15	نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي
10	نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

ويشير دليل المؤشر إلى أن الدرجات (من صفر إلى 49.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة جدا) والدرجات (من 50 إلى 59.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة) والدرجات (من 60 إلى 69.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المعتدلة) والدرجات (من 70 إلى 79.5 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة) والدرجات (من 80 إلى 100 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة جدا) وهذا يعني انه كلما ارتفع المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة. أما وضع الدول العربية فوفقاً للمؤشر المركب للمخاطرة القطرية لشهر أيلول (سبتمبر) 2001 تم تصنيف 18 دولة عربية كآلاتي :

- أ- (3) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة جدا هي :- الكويت، الإمارات، سلطنة عمان
 ب- (8) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة هي :- البحرين، السعودية، ليبيا، تونس، المغرب، سوريا، الأردن، قطر.
 ج- (3) دول عربية في درجة مخاطرة معتدلة هي :- مصر، اليمن، الجزائر.
 ح- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة هي :- السودان، لبنان.

خ-دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة جدا هي :- العراق ، الصومال .

ثانياً- تحليل المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

بناءً على ما تقدم ومن تحليل المؤشرات الدولية المشار إليها أعلاه يمكن القول ، أن مفهوم مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر . وتؤدي العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية ، والأهمية النسبية للقطاعات العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية. فقد أوضحت البحوث التطبيقية الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي (11) أن الغالبية العظمى من الشركات المتعددة الجنسية، تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر، وعليه يمكن القول ، أن ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ، يعد أحد المحددات الرئيسة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ساهم العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة، وضعف الأنظمة المالية والضريبية في الكثير من تلك الدول، في المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، وفي خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية. وقد أساءت هذه العوامل إلى مناخ الاستثمار في هذه المجموعة من الدول ، في مقابل ذلك نجد أن مجموعة الدول التي حققت استقراراً في الاقتصاد الكلي، قد تمكنت من تحقيق بعض النجاح في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (12). وتسمى التغييرات في السياسات الاقتصادية وبخاصة درجة الانفتاح الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي ، بالحوافز الجيدة لأنها تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار الكفيل بتحقيق النمو القابل للاستمرار وتنويع مصادر الدخل، وكتمييز لها عن الحوافز السلبية التي تنجح في جذب التدفقات ذات الصبغة المضاربية واستثمارات المحفظة المالية، وعن الحوافز التفضيلية للشركات الأجنبية كالإعفاء الضريبي والجمركي (13). ولا يقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية، ولكنه يتجاوز ذلك إلى السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية السائدة ، وفي مقدمتها درجة التجانس اللغوي والديني التي تساعد على توحيد السياسات والبرامج التسويقية ، فضلاً عن أهمية العوامل السياسية، فقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة ارتباط موجبة بين درجة الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ومعدل تدفق الاستثمارات الأجنبية ، فإذا كان البلد لا يتمتع بالاستقرار السياسي فإن ذلك لا بد أن يؤثر في قرار المستثمر المحتمل، ويدفعه بعيداً مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو الامتيازات التي تعرض لجذبه، كما يتوقف المناخ الاستثماري على بعض القوانين والمؤسسات المنظمة للأحوال الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بقوانين العمل وخلاصة القول ، ان الحوافز الجيدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون جيدة أيضاً لكل من المستثمرين المحليين والأجانب وتتضمن هذه الحوافز (السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي، والدرجة العالية من الانفتاح الاقتصادي ، وجود هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر ولا يعطي المزايا لسياسة التمويل بالعجز ، فضلاً عن ،أهمية وجود استثمارات حكومية في البنى الأساسية)

وستحاول الدراسة تحليل المؤشرات الاقتصادية آتية لمناخ الاستثمار في الدول العربية :-

أولاً - مؤشر النمو الاقتصادي

ثانياً- مؤشر السياسة النقدية

ثالثاً- مؤشر السياسة المالية

رابعاً- مؤشر سياسة التوازن الخارجي

أولاً - النمو الاقتصادي

غالباً ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية ، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي ، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون لتوسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁴⁾.

ويشير مؤشر النمو الاقتصادي في الدول العربية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد ارتفع خلال عام 2001 مقارنة بالعام السابق في كل من المغرب ولبنان وجيبوتي والسودان وتونس. كما ظل معدل النمو مرتفعاً في كل من البحرين وعمان وموريتانيا رغم انخفاضه عن مستواه العام الماضي في حين حافظ المعدل على المستوى الذي بلغه في العام الماضي في الجزائر و الأردن. أما السعودية واليمن والإمارات فقد انخفض فيها معدل النمو بالأسعار الثابتة واقترن ذلك بانخفاض الكميات المنتجة والمصدرة من النفط في هذه الدول ، ولم تسجل أي من الدول التي توفرت عنها البيانات تراجعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق . الأمر الذي يعكس الجهود التي بذلتها الدول العربية في السنوات الماضية لتنويع قاعدة الإنتاج. وربما يعكس هذا التطور الإيجابي النجاح النسبي لجهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي بادرت الدول العربية إلى تطبيقها في السنوات الماضية وبهدف المحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي والتوجه نحو الاعتماد على الليات السوق لتحسين القدرة التنافسية، ولتحقيق معدلات نمو حقيقي قابل للاستمرار. ومن المتوقع أن يترك ذلك أثراً إيجابياً على تحسين مناخ الاستثمار⁽¹⁵⁾.

الجدول رقم (1) معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (2001-2000) .

الدول	2000	2001	التغير في المؤشر نقاط مئوية
الأردن	4	4	0
الإمارات	5.2	2.9	2.3
البحرين	5.3	5	0.3-
تونس	4.7	5.2	0.5
الجزائر	2	2	0
جيبوتي	0.7	2	1.3
السعودية	5.2	2.2	3-
السودان	8	6.7	1.3-
سورية	6	2	4-
عمان	5.1	5	0.1-
قطر	11.6	5.7	5.9-
الكويت	1.7	2.1	0.4
لبنان	0	1.3	1.3
ليبيا	3.2	4.5	1.3
مصر	5.1	4.9	0.2-
المغرب	0.9	6.5	5.6
موريتانيا	5	5.5	0.5
اليمن	5.1	0.2	4.9

المصدر : [1--صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002"ص 14

ثانياً - مؤشر السياسة النقدية

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية. ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية. وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح وراس المال، كما ينظر إليه في بعض الأحيان باعتباره مؤشر لدرجة الاستقرار السياسي خصوصاً في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم الأمر الذي سيساعد على انتشار ظاهره الدولارization حيث تحل العملة الأجنبية وتحديداً الدولار محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة، وسينعكس ذلك بشكل ارتفاع في معدلات هروب المدخرات المحلية إلى الخارج. كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير، أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة، ويتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفاقاً بعيدة المدى. وقد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقاً لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد، ويترتب على اتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة على الاستثمار تتمثل أهمها فيما يلي (16) :-

- 1- أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار لأنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي زيادة تكاليف المشروع و انخفاض هامش الربح المتوقع .
- 2- أن انخفاض الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى تضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار ، ولكن قد لا تكون المحصلة النهائية لانخفاض الطلب بالضرورة سلبية على استثمار الصناعي حيث :

أ- أن انخفاض الطلب على السلع القابلة للتصدير قد يشجع في بعض الحالات على تسويقها خارجياً مما يؤدي إلى إمكانية تنمية الصناعات التصديرية وزيادة الدخل والعمالة فيها كما يترتب على اثر مضاعف لتلك الصناعات زيادة الدخل في الصناعات الأخرى .

ب- قد يؤدي الانخفاض في الأنفاق والإنتاج إلى تخفيض مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، مسبياً تحويل الأنفاق المستهلكين من السلع والخدمات الأجنبية إلى السلع والخدمات المنتجة محلياً مما يؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية.

أما في حالة اتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي ، فإن الزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة ، وبالتالي تشجيع الاستثمار ، كما قد تؤدي هذه الزيادة في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق ، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وأدى لك إلى زيادة معدلات التضخم .

وفي هذا الإطار استمرت الدول العربية خلال العام 2001 في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار ، والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي ، وتوفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف الوحدات الاقتصادية ، ويستدل من البيانات التي توفرت عن غالبية الدول العربية بأن السياسة النقدية قد نجحت خلال العام 2001 في مواصلة ضبط معدلات التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك . و برغم الحيلة التي تتميز بها السياسة النقدية فإن هذه السياسة قد أتسمت بوجه عام بالمرونة بحيث بحيث أن التوسع الذي شهده العرض النقدي ظل متماسياً الارتفاع الذي حصل في الطلب الكلي على النقود وبخاصة المستخدم لأغراض تمويل المشاريع الإنتاجية للقطاع الخاص

وكان من نتائج استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار أن اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات (17) ولم يتجاوز معدل التضخم في أي من الدول العربية 5.0 % في عام 2001 باستثناء السودان التي بلغ فيها معدل التضخم 7.4 في ذلك العام . ويقدر انخفاض الأسعار في عام 2001 ، مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، في كل من السعودية بنسبة (-0.8 %) و قطر بنسبة (-0.7 %) و عمان بنسبة (-1.0) % وليبيا بنسبة (-8.1) % وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار 4.7 % في موريتانيا ، تليها

اليمن 4.3%، والجزائر بنسبة 4.2% وارتفعت الأسعار في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين 0.5% في البحرين وسورية و2.2% في مصر .

الجدول رقم (2) مؤشر السياسة النقدية معدل التضخم للفترة (2000-2001) (نسبة مئوية)

درجة مؤشر السياسة النقدية	التغير في المؤشر نقاط مئوية	2001	2000	
0	1.1	1.8	0.7	الأردن
0	0.1-	1.2	1.3	الإمارات
0	1.2	0.5	0.7-	البحرين
1	1-	1.9	2.9	تونس
0	1.2	4.2	3	الجزائر
0	0.6-	1.8	2.4	جيبوتي
0	0.2-	0.8-	0.6-	السعودية
1	2.6-	7.4	10	السودان
0	1	0.5	0.5-	سورية
0	0.2	1-	1.2-	عمان
1	2.4-	0.7-	1.7	قطر
0	0.1-	1.7	1.8	الكويت
0	0.5-	0.5	1	لبنان
1	4.6-	8.1-	3.5-	ليبيا
0	0.5-	2.2	2.7	مصر
1	1.3-	0.6	1.9	المغرب
0	1.4	4.7	3.3	موريتانيا
2	6.6-	4.3	10.9	اليمن

المصدر: -صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002" ص 15

ملاحظة:- تعطى درجات تغير المؤشر على النحو التالي :-

-انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط = صفر .

-انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة

-انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من 25 نقطة = درجتان

-انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة = ثلاث درجات

ثالثاً- مؤشر السياسة المالية

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية يقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف الاقتصادات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية ، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير استقرار اقتصادي . وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الأنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقرها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات. وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز ميزانية الدولة.

(1) قد تزيد الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب ، أو فرض ضرائب جديدة ، الأمر الذي يسيء إلى المناخ الاستثماري ، خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال ، مثل الضرائب على راس المال المستثمر ، أو الضرائب على الدخل ، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئاً إضافياً على المستثمر ، ويزيد من تكاليف الإنتاج ، ويقلل من هامش الربح . أما الضرائب الأخرى فهي تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للتصرف ، أي : انخفاض حجم النقد المتداول ، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وأيضاً انخفاض الطلب الفعال على السلع الصناعية ، وبالتالي انخفاض الاستثمار

(2) قد تخفض الحكومة من أنفاقها الاستثماري ، الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص والأجنبي . حيث عادة ما يكون الاستثمار العام مكماً للاستثمار الخاص والأجنبي ويتجه الاستثمار العام أما إلى أنشطة إنتاجية حيوية يحجم عنها الاستثمار الخاص لانخفاض عائدها المتوقع رغم أهميتها في تكوين جهاز إنتاجي مترابط ومتنوع تقوى فيه الترابطات الأمامية والخلفية ، وأما تتجه إلى استثمارات في البنية الأساسية التي تعد ضرورية أيضاً لتشجيع الاستثمار الخاص ، كما قد تخفض الحكومة من أنفاقها الجاري مما يساعد على تخفيض الطلب وتضييق نطاق السوق .

وأظهرت التطورات في السنوات الأخيرة أن السياسات المالية في الدول العربية تفتقر إلى المرونة الكافية نظراً لاعتمادها الكبير والمستمر على مصادر محددة للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بصورة كبيرة من جراء الصدمات التي قد تتعرض لها تلك المصادر . ففي الدول المصدرة للنفط تشكل الإيرادات النفطية حوالي ثلاثة أرباع مجمل إيرادات المالية العامة (18) . وتشكل الإيرادات الضريبية وزناً مماثلاً في الدول الأخرى ففي عام 1998 ، على سبيل المثال وأدى انخفاض الإيرادات النفطية ومن ثم إلى انخفاض كبير في الإيرادات الحكومية للدول المصدرة للنفط قدر بقرابة 25 % من مجمل الإيرادات . وبالنسبة للدول الأخرى ، فإنه على الرغم من الإصلاحات الواسعة التي تعمل على إدخالها في أنظمتها الضريبية ، فإن الإيرادات الضريبية لم تحقق بعد النمو المرجو لها . ويلاحظ هنا أن نسبة العجز الكلي في الموازنات العامة للناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من قرابة 2.4% عام 1997 إلى 6.2% عام 1998 واستمرت في مستوى 5.4% عام 1999 قبل أن يتحول إلى فائض وصلت نسبته إلى 0.8 % عام 2000 نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية . وقد ارتفع العجز مرة أخرى عام 2001 إلى نحو 2 % . ومن الملاحظ أنه سعيًا من الدول العربية لتخفيف أثر انخفاض أسعار النفط على مجمل الإيرادات ، من جانب ، وعدم النمو في الإيرادات الضريبية بالصورة المتوقعة ، من جانب آخر ، عملت الحكومات في معظم هذه الدول على ضبط النفقات من خلال تخفيض الأنفاق الاستثماري مع ترك الأنفاق الجاري عند مستوياته السابقة. وفي ضوء الانخفاض المستمر الذي تسجله نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي وتواضع تراكم راس المال الثابت ، فإن اللجوء إلى خفض الأنفاق الاستثماري من أجل التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة يمثل اتجاهاً خطيراً . وتشير توقعات صندوق النقد الدولي للأعوام 2001 و2002 إلى عودة عجز مالية الحكومة في الدول العربية إلى الارتفاع الأمر الذي يعكس انخفاض أسعار النفط والسياسات المالية التوسعية في الدول العربية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن من الملاحظ أن عدداً من الدول العربية المصدرة للنفط لجأت عند ارتفاع العجز في الموازنة الحكومية إلى الجهاز المصرفي مرة أخرى لتمويل جانب منه بعد أن تبنت سياسات ارتكزت على تمويل العجز الحكومي من مصادر حقيقية غير تضخمية . كذلك ، فإنه وبالإضافة إلى عدم مرونة السياسة المالية بالدرجة الكافية ، فإن من الأمور التي تجعل من أوضاع مالية الحكومة في أعداد متزايدة من الدول العربية غير قابلة للاستمرار هو تراكم الدين العام الداخلي . ومن الملاحظ في هذا الشأن أن نسبة الدين العام الداخلي إلى

الناتج الإجمالي أخذة في الارتفاع ,وقد بلغت في عدد من الدول العربية مستويات عالية بحيث أصبحت خدمة هذا الدين تستحوذ على نسب متزايدة من الإيرادات العامة .

الجدول رقم (3) - مؤشر السياسة المالية وعجز الموازنة كنسبه من الناتج القومي الإجمالي

القطر	2000	2001	التغيير في المؤشر	درجة مؤشر السياسة المالية
الأردن	3.4-	3.04	6.44	3
الإمارات	2.66-	5.05-	2.39-	1-
البحرين	2.2-	1.4-	0.8	0
تونس	2.37-	2.43-	0.06-	0
الجزائر	9.78	4.05	5.73-	3
جيبوتي	1.05-	0.96-	0.09	0
السعودية	4.46	3.86-	8.32-	2-
السودان	1.2-	1.23-	0.03-	0
سورية	6.17-	4.39-	1.78	1
عمان	4.25-	4.14-	0.11	0
قطر	1.1	0.77	0.33-	0
الكويت	11.26	22.12	10.86	3
لبنان	23.33-	19.75-	3.58	3
ليبيا	2.73	1.5	1.23-	1
مصر	3.9-	5.84-	1.94-	1-
المغرب	5.94-	2.74-	3.2	2

المصدر :-صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002"ص 15

ملاحظة:-تعطى درجات حسب المؤشر على النحو التالي :-

- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط=سالب درجة واحدة
- ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى أقل من عشر نقاط=سالب درجتين
- ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط مئوية =سالب ثلاث درجات
- انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة .
- انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط ونصف النقطة = درجتان
- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = ثلاث درجات .

رابعاً- مؤشر سياسة التوازن الخارجي

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي ، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضاً حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات . وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي و اتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف لاستقرار الاقتصادي . وتوضح الأدبيات المتخصصة أن العبرة فيها يتعلق بهذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار وانه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمله . وكما هو معروف فان هنالك تقابلاً كاملاً بين العجز الخارجي والعجز الداخلي وان إدارة العجز الخارجي تعتمد اعتماداً حرجاً على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات . فقد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمه عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات ، غير أن هذا التخفيض سيترك أثراً سلبياً على المناخ الاستثماري ، حيث أن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية و قد تؤدي إلى اللجوء إلى الدولار ، و ما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات ، وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع الأسعار الواردات . ويزداد هذا الأثر السلبي على المناخ الاستثماري كلما زادت حاجه المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة . وفي المقابل قد لا يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة، إذا لم تتح لها فرص النفاذ إلى السوق الخارجية ، وإذا لم تكن السلع القابلة للتصدير على درجة كبيرة من الجودة ، والانخفاض في السعر كي تستطيع المنافسة . كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة إجراء دراسات جدوى دقيقة ، و إنها قد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة ، مما يفسد المناخ الاستثماري⁽¹⁹⁾ .

وفيما يتعلق بالدول العربية فقد ساعد التحسن في عجز موازين الخدمات والدخل والتحويلات لمجموع الدول العربية في عام 2001 في تخفيف اثر التراجع الذي حدث في فائض الموازين التجارية للدول العربية مقارنة بمستواه في عام 2000 وفي ضوء ذلك أسفرت موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية عن فائض يقدر بنحو 47.4 مليار دولار . ورغم أن هذا الفائض يمثل انخفاضاً قدره 27.1 % بالمقارنة مع مبلغ الفائض الجاري الكبير الذي تحقق في عام 2000 ألا انه يعادل مع ذلك أكثر من ستة أمثال الفائض المحقق في عام 1999 وأكثر من أربعة أمثال متوسط الفائض السنوي لعامي 1996 و1997 . ويشير ذلك إلى أن أوضاع الحسابات الخارجية الجارية لمجموع الدول العربية ، قد تعزز كثيراً بعد التدهور الحاد الذي تعرضت له في عام 1998 والربع الأول من عام 1999 اثر انهيار أسعار النفط الدولية . وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2001 بلغ فائض موازين الحسابات الجارية لمجموع الدول العربية نحو 7.6 % وذلك مقارنة مع 10.0 % عام 2000 و 1.3 % عام 1999 ووفقاً للبيانات المتاحة ، تحققت أعلى نسبة لفائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي عام 2001 في الكويت ، وذلك للعام الثاني على التوالي ، حيث بلغت تلك النسبة 26.1 % . كما بلغت نسبة الفائض في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي 10.8 % في ليبيا و 7.8 % في السعودية ، و 5.2 % في اليمن ، و 1.4 % في البحرين . ومن الناحية الأخرى ، تحولت نسبة فائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 إلى نسبة عجز طفيف لعام 2001 في الأردن . كما بقيت نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي لعام 2001 في نفس حدودها في تونس ، وانخفضت نسبة العجز بشكل طفيف في مصر والسودان .

الجدول رقم (4) مؤشر سياسة التوازن الخارجي نسبة أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي

القطر	2000	2001	نقاط مئوية	التغير في المؤشر	درجة مؤشر سياسة
الأردن	0.7	0	0.7-	0	0
الإمارات	18.5	13.1	5.4-	3	3
البحرين	7.9	1.4	6.5-	3	3
تونس	4.2-	4.2-	0	0	0
الجزائر	16.5	13.7	2.8-	2	2
جيبوتي	7.2-	5.2-	2	2	2
السعودية	7.6	7.8	0.2	0	0
السودان	4.7-	4.3-	0.4	0	0
سورية	5.7	2.3	3.4-	2	2
عمان	16.8	16.4	0.4-	0	0
قطر	33.3	26.4	6.9-	3	3
الكويت	41	26.1	14.9-	3	3
لبنان	13.3-	23.9-	10.6-	3	3
ليبيا	20.2	10.8	9.4-	3	3
مصر	0.8-	0.3-	0.5-	0	0
المغرب	1.4-	4.9	6.3	3	3
موريتانيا	0.8	1.2-	2-	0	0
اليمن	14.4	5.2	9.2-	3	3

المصدر :-صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002"ص 323

ملاحظة:-تعطى درجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي :-

- ارتفاع العجز بنقطتين مؤبنتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة
- ارتفاع العجز من خمس نقاط إلى أقل من عشر نقاط = سالب درجتين
- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأقل من بنقطتين ونصف = صفر .
- انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين = درجة واحدة .
- انخفاض العجز بنقطتين مؤبنتين إلى أقل من أربع نقاط = درجتان .
- انخفاض العجز بأربع نقاط مئوية فأكثر = ثلاث درجات .

ثالثاً- المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية (20)

في محاولة لقياس الأداء الاقتصادي للدول العربية، وتوصيف مناخ الاستثمار فيها، نحاول هنا استخدام المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية. وتستند المنهجية التي اعتمدها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات (أو عدم وجوده) وتدني معدل التضخم واستقرار سعر الصرف واستقرار وشفافية البنية السياسية والمؤسسات بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج للسياسات تم اتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، مجموعة السياسات المعاملات الخارجية. أما في ما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مجمل المناخ، مثل: درجة الاستقرار السياسي، والتطورات التشريعية والمؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، فإن المؤشر لا يعكسها، حيث يحتاج إلى ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفعالية هذه النظم. وعليه فالمؤشر المركب الحالي يتكون من المؤشرات الفرعية الآتية:-

1- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

2- مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

3- مؤشر معدل التضخم: ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

ولتوضيح الطريقة الحسابية التي اعتمدت لقياس المؤشر المركب نعطي المثال التالي:

أ- في حالة أن الدولة (أ) حققت نسبة عجز في الميزانية قدرها (6%) عام 2000 وأخرى قدرها

(2.5%) عام 2001 فإن ذلك يعني أنها تمكنت من تخفيض العجز بمقدار 3.5%، أي بأكثر من ثلاث نقاط مئوية وعليه، فإن هذه الدولة تحصل على وزن رقمي هو 3 درجات.

ب- أما إذا حققت الدولة (ب) فائض نسبته 2% عام 2000 وعجز نسبته 2% عام 2001 فإن ذلك يعني ارتفاع العجز بحوالي 4 نقاط مئوية ويصبح الوزن الرقمي سالب واحد. وهكذا طبقاً للحدود الدنيا والقصى المستخدمة في تقدير الأوزان المشار إليها أسفل الجداول الخاصة بالمؤشرات المذكورة.

ج- أما إذا حققت الدولة (ج) فائضاً خلال العامين فيحسب التغيير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن أي نقطة الصفر، مع اتباع الطريقة ذاتها فيما يتعلق بالأوزان الرقمية وما ينطبق على هذا المثال ينطبق على بقية المؤشرات الفرعية الأخرى.

ويعرف المؤشر المركب-حسابياً- بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط سياسة المعاملات الخارجية). وفيما يلي حساب المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

الجدول رقم (5) المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

نتائج حساب المؤشر المركب للمناخ الاستثمار	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	مجموع المؤشرات	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر السياسة النقدية	
وجود تحسن	1.00	3	0	3	0	الأردن
عدم وجود تحسن	0.67	2	3	-1	0	الإمارات
وجود تحسن	1.00	3	3	0	0	البحرين
عدم وجود تحسن	0.33	1	0	0	1	تونس
وجود تحسن	1.67	5	2	3	0	الجزائر
عدم وجود تحسن	0.67	2	2	0	0	جيبوتي
عدم وجود تحسن	-0.67	-2	0	-2	0	السعودية
عدم وجود تحسن	0.33	1	0	0	1	السودان
وجود تحسن	1.00	3	2	1	0	سورية
عدم وجود تحسن	0.00	0	0	0	0	عمان
وجود تحسن	1.33	4	3	0	1	قطر
وجود تحسن كبير	2.00	6	3	3	0	الكويت
وجود تحسن كبير	2.00	6	3	3	0	لبنان
وجود تحسن	1.67	5	3	1	1	ليبيا
عدم وجود تحسن	-0.33	-1	0	-1	0	مصر
وجود تحسن كبير	2.00	6	3	2	1	المغرب
عدم وجود تحسن	-0.33	-1	0	-1	0	موريتانيا
وجود تحسن كبير	2.67	8	3	3	2	اليمن
-	17.00	51.00	30.00	14.00	7.00	المجموع
عدم وجود تحسن	0.94	2.83	1.67	0.78	0.39	المتوسط

المصدر: نفس المصدر المذكور اسفل الجداول (2،3،4) الملاحظات:-

أ- تم حساب المؤشر لمتوسطات المؤشرات الثلاثة على النحو الآتي :- $0.94 = \frac{0.38888+0.7777+1.666}{3}$

ب- يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو الآتي :-
اصغر من 1 تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار
من 1 إلى 2 تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار
أكبر من 2 تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار

ويشير تحليل نتائج المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية والمذكورة في الجدول أعلاه الى ما يأتي :-

- 1- عدم حصول تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار للدول العربية كمجموعة ، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح ، وبلغت (0.94419) وهذا يؤكد الحاجة الى بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة هذا المؤشر .
- 2- سجلت أربعة دول عربية قيما مرتفعة في المؤشر ، تجاوزت الرقم (2) الأمر الذي يؤكد على وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار ويعطي ذلك مؤشراً على نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف وهذه الدول هي (الكويت ، لبنان ، المغرب ، اليمن) .
- 3- سجلت ست دول عربية قيمة تتراوح بين 1 إلى أقل من 2 في المؤشر ، الأمر الذي يؤكد على وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الأردن ، البحرين ، الجزائر ، سوريا ، قطر ، ليبيا) .
- 4- سجلت ثمان دول عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر في الأمر الذي يؤكد على عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الإمارات ، تونس ، جيبوتي السعودية السودان عمان ، مصر ، موريتانيا) .

ثالثاً- التحليل الإحصائي للعوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي في الدول العربية

بهدف التشخيص الدقيق لأهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية سنستعرض اولا الدراسات السابقة التي تناولت العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

1- الدراسات السابقة

- تناول العديد من الدراسات العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهمها
- أ- دراسة عمر بهاتا تشاريا وآخرون⁽²¹⁾ ، التي بينت أن نمو الإنتاج المحلي والانفتاح الاقتصادي الذي يقاس بحصة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي واستقرار أسعار الصرف الحقيقي ، وانخفاض الدين الخارجي وارتفاع معدل الاستثمار المحلي ، تساهم بصورة ايجابية في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
 - ب- قام هافبير وآخرون⁽²²⁾ بفحص اثر السكان ومعدل نمو الناتج والانفتاح الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتبين من الدراسة أن الأسواق الكبيرة والغنية هي الأكثر جذبا ، كما أن البلد الأكثر انفتاحا هو الأكثر جذبا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بسياسة المحاور الدولية والإقليمية ، حيث وجد أن استثمارات البلدان الصناعية تتجه صوب البلدان الصناعية ذاتها و البلدان التي ترتبط معها بعلاقات ثقافية وحضارية واجتماعية وعلمية واقتصادية وثيقة ، كما أن الاستثمارات الأمريكية ذهبت نحو أمريكا الشمالية وأوروبا ، والاستثمارات اليابانية تركزت في شرق آسيا وأمريكا أما الاستثمارات الالمانية فتفضل أمريكا وأوروبا وتخشى الاستثمار في آسيا .
 - كما ربط هافبير كلا من متغير السكان والدخل في البلدان المضيفة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ووجد ان زيادة السكان 1% تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعد 0.3% وزيادة معدل نمو الناتج المحلي 1% يزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اليابان بنسبة 0.6% وفي أمريكا بنسبة 1.2% الى 2.6%
 - ت- وجد تميم وجابريل لبيودر ، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان يتأثر بالاستثمار المحلي وسعر الصرف الين الياباني وذلك باعتبار أن الاستثمار الأجنبي مكمل للاستثمار المحلي ، فزيادة الاستثمار المحلي بنسبة 3.5% تؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي بمقدار 10% ، وانخفاض في قيمة العملة المحلية للبلد المضيف تجاه الين الياباني بنسبة 6% تؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي لليابان بمقدار 10% لأن انخفاض قيمة العملة المحلية سيؤدي الى انخفاض تكاليف الإنتاج والاستثمار في البلد المضيف مقارنة بالبلد الأصلي مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية .
 - ث- اشار خبراء صندوق النقد الدولي⁽²³⁾ الى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بعدد السكان وطاقة البلد الاستيعابية والبنية التحتية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، كما أن الارتفاع في مستوى انتاجية رأس المال المحلي يساهم في جذب نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مما يتطلب تحسين السياسات المتمثلة بالإصلاح المؤسسي والهيكلية والمالي وزيادة التحرير المالي واستبعاد الرقابة على حركة راس المال ، ورفع القيود على الاستثمار الأجنبي وتسهيل الوصول الى الائتمان المحلي وتطوير أسواق الأسهم والسندات وفتحها امام الاستثمار الأجنبي .

ج- قام هشام غرابي بدراسة محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الأردن وتوصل الى وجود علاقة سلبية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفترات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما أن لتطور في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة اثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لتأكل القوة الشرائية لدخول للأفراد والمشروعات

وبالتالي يؤدي الى انخفاض حصة ما تخصصه المشروعات من أرباح ولكن اثر الصادرات والنمو في الناتج المحلي ايجابي، كما ارتفاع أسعار الاستيرادات يجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات المعوضة عن الاستيراد لارتفاع عائد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الصناعات
ح- وفي دراسة قياسية عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن⁽²⁴⁾ . توصل هيل عجمي جميل الى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي ترتبط بعلاقة طردية مع كل من للناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الخاص والنفقات الرأسمالية للحكومة والصادرات الوطنية والانفتاح الاقتصادي وسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية وأسعار المستهلك وأسعار الصادرات وأسعار الاستيرادات .

2- متغيرات الدراسة :- بناء على الدراسات السابقة والعوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تحديد العوامل بالاتي :-

1- الناتج المحلي الإجمالي :- غالباً ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية ، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي ، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي ، غالباً ما يحول دون لتوسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يعد من أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر لمعرفة درجة الاستقرار الاقتصادي و مستوى الطلب الكلي والدخول لذلك يتوقع أن تكون علاقة ايجابية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-الصادرات تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقتين :-

أ-زيادة حجم الصادرات تؤدي الى زيادة الدخل القومي وزيادة ربحية قطاع لتصدير وتكون فجوة الموارد ايجابية وتعمل على زيادة الاستثمار الخاص الذي بدوره سيحفز على جذب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
ب-أن زيادة أسعار الصادرات مقارنة بأسعار الاستيرادات سترتب عليه تحسين معدل التبادل وتحسين ميزان الحساب الجاري ، مما يؤدي الى إجراءات توسعية في مجال زيادة الاستثمار الخاص بما في ذلك لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

3-معدل التضخم كمؤشر للسياسة النقدية:- يعد معدل التضخم أحد مؤشرات عدم الاستقرار الداخلي فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية. وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال ، مما يخلق حالة من عدم التأكد حول استقرار المعاملات الجارية والرأسمالية ويؤثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فارتفاعه يزيد من الأجور ومن تكاليف العمليات الإنتاج وبالتالي يرفع أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج، مما يخفض من القدرة التنافسية التصديرية، كما أن ارتفاع معدل التضخم يزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية ، وغالباً ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية.

أ- يترتب على إتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة على الاستثمار تتمثل أهمها في ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي زيادة تكاليف المشروع و انخفاض هامش الربح المتوقع وانخفاض الاستثمار. كما أن انخفاض الطلب على السلع والخدمات الناجم عن السياسة النقدية الانكماشية يؤدي إلى تضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار ، ولكن قد لا تكون المحصلة النهائية لانخفاض الطلب بالضرورة سلبية على استثمار الصناعي :

• فانخفاض الطلب على السلع القابلة للتصدير قد يشجع في بعض الحالات على تسويقها خارجياً مما يؤدي إلى إمكانية تنمية الصناعات التصديرية وزيادة الدخل والعمالة فيها كما يترتب على اثر مضاعف لتلك الصناعات زيادة الدخل في الصناعات الأخرى .

• قد يؤدي الانخفاض في الأنفاق والإنتاج إلى تخفيض مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، مسببا تحويل الأنفاق المستهلكين من السلع والخدمات الأجنبية إلى السلع والخدمات المنتجة محليا مما يؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية.

ب- يترتب على إتباع السياسة النقدية التوسعية زيادة في الطلب الكلي ، فالزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة ، وبالتالي تشجيع الاستثمار ، كما قد تؤدي هذه الزيادة في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق ، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات ، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وألا أدى لك إلى زيادة معدلات التضخم .

9- **نسبة العجز الداخلي كمؤشر للسياسة المالية :-** عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية ويقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي .وتهدف الاقتصادات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية ، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير استقرار اقتصادي . وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الأنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات . وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز ميزانية الدولة .

أ- قد تزيد الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب ، أو فرض ضرائب جديدة ، الأمر الذي يسيء إلى المناخ الاستثماري ، خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال ، مثل الضرائب على راس المال المستثمر ، أو الضرائب على الدخل ، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئا إضافيا على المستثمر ، ويزيد من تكاليف الإنتاج ، ويقلل من هامش الربح . أما الضرائب الأخرى فهي تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للتصرف ، أي : انخفاض حجم النقد المتداول ، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وأيضا انخفاض الطلب الفعال على السلع الصناعية ، وبالتالي انخفاض الاستثمار

ب- قد تخفض الحكومة من أنفاقها الاستثماري . الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص والأجنبي . حيث عادة ما يكون الاستثمار العام مكملا للاستثمار الخاص و الأجنبي ويتجه الاستثمار العام أما إلى أنشطة إنتاجية حيوية يحجم عنها الاستثمار الخاص لانخفاض عائدها المتوقع رغم أهميتها في تكوين جهاز إنتاجي مترابط ومتنوع تقوى فيه الترابطات الأمامية والخلفية ، واما تتجه إلى استثمارات في البنية الأساسية التي تعد ضرورية أيضا لتشجيع الاستثمار الخاص ، كما قد تخفض الحكومة من أنفاقها الجاري مما يساعد على تخفيض الطلب وتضييق نطاق السوق .

10- **نسبة العجز الخارجي كمؤشر سياسة التوازن الخارجي :-**

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي ، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات ، فحسب بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات . وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي و اتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف لاستقرار اقتصادي . وتوضح الأدبيات المتخصصة أن العبرة فيها يتعلق بهذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار وانه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمله . وكما هو معروف فإن هنالك تقابلا كاملا بين العجز الخارجي والعجز الداخلي وان إدارة العجز الخارجي تعتمد اعتمادا حرجا على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات . فقد تلجا الحكومة إلى تخفيض قيمه عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات ، غير أن هذا التخفيض سيترك أثرا سلبيا على المناخ الاستثماري ، حيث أن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية و ما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات ، وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع الأسعار الواردات . ويزداد هذا الأثر السلبي على المناخ الاستثماري كلما زادت حاجه المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة . وفي المقابل قد لا يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة ، إذا لم تتح لها فرص النفاذ إلى السوق الخارجية ، وإذا لم تكن السلع القابلة للتصدير على درجة كبيرة من الجودة ، والانخفاض في السعر كي تستطيع المنافسة . كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة إجراء دراسات جدوى دقيقة ، و إنها قد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة ، مما يفسد المناخ الاستثماري .

3 - تطبيق نموذج الانحدار الخطي

تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد على عينة مكونه من (18) مشاهدة تشمل البيانات المقاطع العرضية عن الدول العربية المنشورة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 وباستخدام نموذج spss لتشخيص أهم العوامل المؤثرة على التغييرات في مناخ الاستثمار ، وتحديد انعكاسات تلك التغييرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية تم تبني العلاقة الدالية الآتية:-

$$FDI = f(N, GDP, GI, GP, DP, DB)$$

FDI = يمثل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية (بالمليون دولار)

N = يمثل حجم السكان (بالمليون نسمة)

DP = يمثل حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالمليون دولار)

GP = مؤشر السياسة النقدية

DP = مؤشر لسياسة التوازن الخارجي .

BD = مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر السياسة المالية

4- نتائج التحليل الإحصائي :- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي المعروضة في الجدول رقم (6) ما يأتي :-

النموذج الأول :- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ارتفاع المعنوية الإحصائية للنموذج الخاص بالدول

العربية كمجموعة ، باستخدام اختبار (F) فضلا عن ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج باستخدام (R-Sq)

و(R-Sq(adj) كما أظهرت باقي النتائج ما يأتي :-

أ-وجود توافق بين مسار التغييرات في حجم السكان(N) و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو

الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة لمتغير السكان (N) على الرغم من التأثير الضئيل

لهذا المتغير على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكما يعبر عنه حجم المعلمة المنخفضة القيمة

لهذا المتغير ، ويشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة كدليل على أهمية هذا المتغير

ب-عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدول العربية و تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (GDP)

ويشير حجم المعلمة المنخفضة القيمة لهذا المتغير إلى تأثيره السلبي والضئيل على حجم تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر ، ويشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة كدليل على أهمية هذا المتغير

ت-وجود توافق بين مسار التغييرات في مؤشر السياسة النقدية وهو معدل التضخم (GP) و تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة للمتغير

وتشير المعلمة المنخفضة القيمة لمعلمة هذا المتغير إلى تأثيره الإيجابي الضئيل على حجم تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر ، ويشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة

ج--عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في مؤشر السياسة المالية وهو نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج

المحلي الإجمالي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة

السالبة للمتغير (DB) كما يشير حجم المعلمة المنخفض الأخرى لهذا المتغير إلى وجود تأثير سلبي ضئيل

للسياسة المالية على مناخ الاستثمار معبراً عنه بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما يشير اختبار

(t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة كدليل على أهمية هذا المتغير

ح-عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في مؤشر التوازن الخارجي ، نسبة العجز أو الفائض في الحساب

الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP) و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

(FDI) نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (DP) كما يشير حجم المعلمة

المنخفض لهذا المتغير إلى وجود تأثير سلبي ضئيل للسياسة التوازن الخارجي على مناخ الاستثمار معبراً

عنه بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما يشير اختبار (t) إلى عدم المعنوية الإحصائية لتلك

المعلمة كدليل على ضعف أهمية المتغير وإمكانية استبعاده من النموذج

النموذج الأول المعدل :- هذا النموذج تم استبعاد مؤشر التوازن الخارجي نتيجة لعدم المعنوية الإحصائية

لتلك المعلمة باستخدام اختبار (t) ، وتشير نتائج هذا النموذج الى تحسن المعنوية الإحصائية لبقية المعلمات

وكدليل على ارتفاع تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي كما تحسنت المعنوية الإحصائية للنموذج

فارتفعت قيمة (F) كما ارتفعت القوة التفسيرية للنموذج فارتفعت قيمة كل من (R-Sq) و(R-Sq(adj) .

النموذج الثاني :- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لمجموعة الدول العربية النفطية ، ارتفاع كبير في المعنوية الاحصائية للنموذج الحالي باستخدام اختبار F حيث بلغت قيمته 238.062، كما شهدت القوة التفسيرية ارتفاع ملحوظ حيث بلغت قيمة R-Sq 98% كما بلغ قيمة R-Sqadj بلغت 95% كما أظهرت باقي النتائج ما يأتي :-

أ-وجود توافق بين مسار التغييرات في حجم السكان و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية النفطية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة لمتغير السكان (N) على وظل تأثير هذا المتغير ضئيلاً على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكما يعبر عنه حجم المعلمة المنخفضة القيمة لهذا المتغير ، ويشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة كدليل على أهمية هذا المتغير

ب-عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية النفطية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (GDP) كم يشير الحجم المنخفض للمعلمة الى تأثيره السلبي والضئيل على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ايضاً ويمكن أن يفسر ذلك بضعف مستويات التنوع الإنتاجي في الدول النفطية وضعف دور قطاع الصناعة التحويلية في هذه المجموعة ، ويشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة كدليل على أهمية هذا المتغير

ت-وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية النفطية ، ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة للمتغير (GP) كما يشير حجم المعلمة المرتفع نسبياً مقارنة بالمعلومات الأخرى لهذا المتغير إلى أهمية هذا المتغير ،وتتفق نتيجة تحليل هذا المتغير مع النتيجة التي توصلنا إليها في النموذج السابق حول وجود تأثير إيجابي ملحوظ للسياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة

ث-وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النفطية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة للمتغير (DB) كما يشير حجم المعلمة المنخفض الأخرى لهذا المتغير إلى وجود تأثير إيجابي ضئيل للسياسة المالية على مناخ الاستثمار معبراً عنه بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن أن يفسر ذلك بانخفاض نسب العجز في الميزانية الى الناتج المحلي وعدم اللجوء إلى سياسات التمويل التضخمي ، كما يشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة

ح-عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP) و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو الدول النفطية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (DP) كما يشير حجم المعلمة المنخفض لهذا المتغير إلى وجود تأثير سلبي ضئيل للسياسة التوازن الخارجي على مناخ الاستثمار معبراً عنه بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما يشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية .

3- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لمجموعة الدول العربية غير النفطية ، انخفاض كبير في المعنوية الإحصائية للنموذج الحالي مقارنة بالنموذجين السابقين حيث بلغت قيمة أحصاء $F=5.63$ ، على الرغم من بقاء النموذج معنوياً مقارنة مع القيمة الجدولية لأحصاء F بمستوى معنوية 5%، كما شهدت القوة التفسيرية انخفاض نسبي مقارنة بالنموذج السابق حيث بلغت قيمة كل من $R-Sq=91.8\%$ و $R-Sq=75.5\%$ وعدم صلاحية النموذج في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات ، لذا ستم أهمل هذا النموذج

الجدول رقم (6) نتائج التحليل الإحصائي للعوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول العربية

المتغيرات المستقلة								الأول النموذج
F	R-Sq	R Sq (adj)	BD	DP	GP	GDP	N	
14.01	%88	82.10%	-0.129 (-2.01)	-0.0151 (-0.72)	0.032 (2.18)	-0.0118 (-5.54)	0.0124 (3.89)	دول عربية T test
F table=4.10							(1.833)	T table
المتغيرات المستقلة								الأول النموذج المعدل
F	R-Sq	R Sq (adj)	BD	DP	GP	GDP	N	
22.76	%87	% 83	-0.016 - 4.68	محذوف	0.43 (2.32)	-0.063 (-3.11)	0.01407 (2.89)	دول عربية T test
F table =4.10							(1.833)	T table
المتغيرات المستقلة								الثاني النموذج
F	R-Sq	R Sq (adj)	BD	DP	GP	GDP	N	
238.062	95.40%	98.00%	0.038 2.15	-0.0216 -2.79	0.128 14.35	-0.0357 -29.95	0.00988 4.46	دول نفطية T test
F table=5.99							2.10	T table
المتغيرات المستقلة								النموذج الثالث
F	R-Sq	R Sq (adj)	BD	DP	GP	GDP	N	
5.63	91.80%	75.50%	0.015 (0.15)	-0.0106 (-0.49)	-0.186 (-1.13)	0.0642 (1.49)	-0.0111 (-0.86)	غير نفطية T test
F table= 4.76							2.353	T table

المصدر :- تم احتساب الجدول المذكور من البيانات الواردة في الملحق الإحصائي وباستخدام نموذج SPSS .

الاستنتاجات : بناء على متقدم توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية :-

- 1- شهد العام 2001 إدخال (208) من التغييرات الناظمة للاستثمار في (71) بلداً، وكان 90% من هذه التغييرات يهدف إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر تلاؤماً للاستثمار الأجنبي المباشر.
 - 2- أن عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية نحو الدول النامية، قد اعتمدت على مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي، ومدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية ، فضلاً عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف ، هو مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة .
 - 3- ساهم العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة ، وضعف الأنظمة المالية والضريبية وارتفاع نسب العجز في ميزان المدفوعات في معظم الدول النامية ، في المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة ، وفي خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية . وقد أساءت هذه العوامل إلى مناخ الاستثمار في هذه المجموعة من الدول .
 - 4- تبين من دراسة موقع الدول العربية في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار ما يأتي :-
- أ- لم تدخل ضمن المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة ، في مؤشر الحرية الاقتصادية أي دولة عربية ، بعد أن كانت البحرين ضمن هذه المجموعة في العام 2000 وجاءت في المرتبة التاسعة ، وفي العام 1999 وجاءت في المرتبة الثالثة ، حيث تراجع في العام 2001 إلى المرتبة (15) ودخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة والتي دخلت فيها أيضاً (6) دول عربية هي على الترتيب (البحرين ، الإمارات، الأردن، الكويت، تونس، سلطنة عمان) كما دخلت (8) دول أخرى ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة هي على الترتيب (السعودية المغرب، الجزائر، جيبوتي لبنان، موريتانيا، مصر، اليمن) والمتبقي (5) دول دخل ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وهي على الترتيب (سوريا، ليبيا، العراق، السودان، الصومال) وهذا الترتيب يخضع لاعتبارات سياسية واضحة .
- ب- دخلت 4 دول عربية في المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة هي الأردن في المرتبة 23 مسجلة 1117 وتونس 24 مسجلة 1117 والمغرب 30 مسجلة 1080 ومصر 30 مسجلة 1071
- ت- دخلت في مؤشر التنافسية (الجاري والنمو المستقبلي) دولتان عربيتان فقط هما الأردن ومصر ، ووفقاً لمؤشر التنافسية الجاري لعام 2001 تراجع ترتيب الأردن في القائمة من 35 إلى 44 ، كما تراجع ترتيب مصر من 39 إلى 44. أما في تقرير التنافسية الإقليمي الخاص بأفريقيا ، والذي صدر للمرة الأولى في عام 2000 ، ويشمل 24 دولة أفريقية فقد دخلت 3 دول عربية وجاءت من ضمنها تونس في المرتبة الأولى بينما جاء ترتيب المغرب خامساً ومصر سادساً .
- ث- سجل معدل مؤشر التنمية البشرية للدول العربية مجتمعة ما نسبته 0.635 عام 2000 مرتفعاً عن معدل عام 1995 الذي بلغ 0.55 بينما ما زال منخفضاً عن معدل مؤشر التنمية البشرية للدول النامية الذي يبلغ 0.642 ومعدل مؤشر التنمية البشرية العالمي البالغ 0.712 لعام 2000 . ووفق مؤشر التنمية لعام 2001 تتوزع الدول العربية كآلاتي :
- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة ، وبحسب الترتيب هي :- البحرين ، الكويت ، الإمارات ، قطر ،
- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة ، وبحسب الترتيب هي :- ليبيا ، لبنان ، السعودية ، سلطنة عمان ، الأردن ، تونس ، سوريا ، مصر ، الجزائر
- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية الضعيفة ، وبحسب الترتيب هي :- اليمن ، جيبوتي ، السودان ، موريتانيا . ولم يتم إدراج العراق والصومال وفلسطين في التقرير العام .
- ح - تم تصنيف 18 دولة عربية وفقاً للمؤشر المركب للمخاطر القطرية كآلاتي :
- (3) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة جدا هي :- الكويت ، الإمارات ، سلطنة عمان
- (8) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة هي :- البحرين ، السعودية ، ليبيا ، تونس ، المغرب ، سوريا ، الأردن ، قطر .

- (3) دول عربية في درجة مخاطرة معتدلة هي :- مصر، اليمن ، الجزائر .
- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة هي :- السودان ، لبنان .
- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة جدا هي :- العراق ، الصومال .

5- تبين من تحليل المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية ما يأتي :-

- أ- أشار مؤشر النمو الاقتصادي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية قد ارتفع خلال عام 2001 مقارنة بالعام السابق في كل من المغرب ولبنان وجيبوتي والسودان وتونس.. كما ظل معدل النمو مرتفعاً في كل من البحرين وعمان وموريتانيا رغم انخفاضه عن مستواه العام الماضي، في حين حافظ المعدل على المستوى الذي بلغه في العام الماضي في الجزائر والأردن. أما السعودية واليمن والإمارات فقد انخفض فيها معدل النمو بالأسعار الثابتة ، ولم تسجل أي من الدول التي توفرت عنها البيانات تراجعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق . الأمر الذي يعكس الجهود المبذولة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي بادرت الدول العربية إلى تطبيقها في السنوات الماضية وبهدف المحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي والتوجه نحو الاعتماد على آليات السوق لتحسين القدرة التنافسية، ولتحقيق معدلات نمو حقيقي قابل للاستمرار ، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً إيجابياً على مناخ الاستثمار .
- ب- يستدل من تحليل مؤشر السياسة النقدية أن غالبية الدول العربية قد نجحت خلال العام 2001 في مواصلة ضبط معدلات التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك . ويأتي ذلك نتيجة استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار ، حيث اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات ولم يتجاوز معدل التضخم في أي من الدول العربية 5.0 % في عام 2001 باستثناء السودان التي بلغ فيها معدل التضخم 7.4 في ذلك العام . ويقدر انخفاض الأسعار في عام 2001 ، مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، في كل من السعودية بنسبة (-0.8 %) وقطر بنسبة (-0.7 %) وعمان بنسبة (-1.0 %) وليبيا بنسبة (-8.1 %) وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار 4.7 % في موريتانيا ، تليها اليمن 4.3 %، والجزائر بنسبة 4.2 % وارتفعت الأسعار في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين 0.5 % في البحرين وسورية و2.2 % في مصر ، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً إيجابياً على مناخ الاستثمار .
- ت- أظهر تحليل مؤشر السياسات المالية في الدول العربية ، أن هذه السياسة تفتقر إلى المرونة الكافية نظراً لاعتمادها الكبير والمستمر على مصادر محددة للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بصورة كبيرة من جراء الصدمات التي قد تتعرض لها تلك المصادر . ففي الدول المصدرة للنفط ، تشكل الإيرادات النفطية حوالي ثلاثة أرباع مجمل إيرادات المالية العامة . ويلاحظ هنا أن نسبة العجز الكلي في الموازنات العامة للناتج المحلي الإجمالي ارتفعت عام 2001 إلى نحو 2 % ، وبالإضافة إلى عدم مرونة السياسة المالية بالدرجة الكافية ، فإن من الأمور التي تجعل من أوضاع مالية الحكومة في أعداد متزايدة من الدول العربية غير قابلة للاستمرار هو تراكم الدين العام الداخلي . ومن الملاحظ في هذا الشأن أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج الإجمالي أخذت في الارتفاع ، وقد بلغت في عدد من الدول العربية مستويات عالية بحيث أصبحت خدمة هذا الدين تستحوذ على نسب متزايدة من الإيرادات العامة، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً سلبياً على مناخ الاستثمار .
- ث- كشف تحليل مؤشر التوازن الخارجي في الدول العربية ، باستخدام نسبة موازين الحسابات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2001 وجود فائض في موازين الحسابات الجارية لمجموع الدول العربية نحو 7.6 % وذلك مقارنة مع 10.0 % عام 2000 و1.3 % عام 1999 ووفقاً للبيانات المتاحة ، تحققت أعلى نسبة لفائض ميزان الحساب الجارية للناتج المحلي عام 2001 في الكويت ، وذلك للعام الثاني على التوالي ، حيث بلغت تلك النسبة 26.1 % . كما بلغت نسبة الفائض في الحساب الجارية للناتج المحلي الإجمالي 10.8 % في ليبيا و7.8 % في السعودية ، و5.2 % في اليمن ، و1.4 % في البحرين . ومن الناحية الأخرى ، تحولت نسبة فائض ميزان الحساب الجارية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 إلى نسبة عجز طفيف لعام 2001 في الأردن . كما بقيت نسبة العجز نسبة الحساب الجارية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2001 في نفس حدودها في تونس ، وانخفضت نسبة العجز بشكل طفيف في مصر والسودان، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً إيجابياً على مناخ الاستثمار .

7- تبين نتائج تحليل المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية ما يأتي :-
 أ- عدم حصول أي تحسن في مناخ الاستثمار للدول العربية كمجموعة ، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح ، حيث بلغت (0.94419) وهذا يؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة هذا المؤشر .
 ب- سجلت أربعة دول عربية قيمة مرتفعة في المؤشر ، تجاوزت الرقم (2) الأمر الذي يؤكد على وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار وهذه الدول هي (الكويت ، لبنان ، المغرب ، اليمن) .
 ت- سجلت ست دول عربية قيمة تتراوح بين 1 إلى أقل من 2 في المؤشر ، الأمر الذي يؤكد على وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الأردن ، البحرين الجزائر ، سوريا قطر ، ليبيا) .
 ث- سجلت ثمان دول عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر ، الأمر الذي يؤكد على عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الإمارات ، تونس ، جيبوتي السعودية السودان عمان ، مصر ، موريتانيا) .

8- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للعوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول العربية
 أ- وجود توافق بين مسار التغييرات في مؤشر السياسة النقدية وهو معدل التضخم (GP) و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في كل من الدول العربية كمجموعة والدول النفطية ويمكن أن يفسر ذلك بوجود تأثير إيجابي ملحوظ للسياسة النقدية وبخاصة الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار على تدفقات الاستثمار الأجنبي .

ب- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (DB) و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الأمر الذي يؤكد التأثير السلبي للسياسة المالية على مناخ الاستثمار في حالة الدول العربية كمجموعة ، في حين أظهر هذا المتغير حالة من التوافق في حالة الدول النفطية ، الأمر الذي يؤكد وجود تأثير إيجابي للسياسة المالية على مناخ الاستثمار في مجموعة الدول النفطية
 ت- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP) و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (DP) كما يشير حجم المعطية المنخفض لهذا المتغير إلى وجود تأثير سلبي ضئيل للسياسة التوازن الخارجي على مناخ الاستثمار معبراً عنه بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وظهرت نفس النتيجة عند تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين ، مجموعة الدول النفطية وغير النفطية .

المقترحات:- بهدف الاستفادة من نتائج الدراسة يقدم الباحث المقترحات الآتية :-

- 1- على الدول العربية الاهتمام برفع معدلات الادخار والاستثمار المحلي، فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل بديلا عن الاستثمار المحلي بل يعد مكملا له، كما أن الحوافز الجاذبة للاستثمار، هي تلك التي ينتفع منها كل من الاستثمار المحلي والأجنبي، وعليه فإن الدول العربية مدعوة إلى العمل المنسق وعلى عدة جبهات لتطبيق السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، ورفع درجة الانفتاح الاقتصادي، وزيادة حجم الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص على دخول هذا المجال، ورفع مستويات التنمية البشرية
- 2- ضرورة تنمية الجهاز المصرفي وإعطائه مزيد من الأهمية في توفير التمويل الرأسمالي الكافي وبخاصة الائتمان الصناعي، مع ضرورة التأكيد على تطوير خدمات المصارف التجارية، والتخلي عن سياساتها الاقراضية المتحفظة في تمويل الاستثمارات التنموية والصناعية، توقف الحكومات عن الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل عجز الميزانيات، وينبغي أن تلجأ إلى الاقتراض من السوق المالي، ولكي لا تتم أراحة الاستثمار الخاص من سوق الائتمان
- 3- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات الأخرى غير النفطية، وخفض الأنفاق الحكومي - خاصة الجاري - على أن يتم ذلك في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي والتثبيت المالي .
- 4- يجب توافر سوق مالية نشطة لضمان تحقيق تداول نشيط ومنظم يوفر لهذا القطاع الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، ويحقق تنوعا لأدوات التمويل المالي ذات المزايا المختلفة بما يتيح الفرصة أمام المتعاملين للاختيار وفق مصالحهم واتجاهاتهم .
- 5- خلق أسواق أكبر من خلال التعاون الثنائي والإقليمي، ودعم وتوسيع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، بالإضافة إلى ضرورة العمل على الاستفادة من المزايا الناشئة عن تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الأوروبية والأفريقية والتكتلات الاقتصادية الأخرى لتوسيع حجم السوق أمام الدول العربية .
- 6- تكوين أيدي عاملة وطنية وفنية ومدربة من خلال توجيه تعليمي وتدريب قائم على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، ويمكن الاستعانة في عملية تكوين هذا الكادر بخبرة الشركات المتعددة الجنسية، وإقامة مراكز وطنية متخصصة لهذا الغرض
- 7 -- ضرورة استناد الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية على المزايا النسبية للاقتصاد الوطني سواء كانت مزايا أستاينكية (حاضرة) أو ديناميكية (يمكن تطويرها في المستقبل) ، فانخفاض نسبة المخاطرة في مثل تلك الأنشطة ربما سيحفز الشركات المتعددة الجنسية والقطاع الخاص المحلي على الدخول في القطاع الصناعي
- 8- ضرورة العمل على تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد القومي باتخاذ مجموعتين من الإجراءات، المجموعة الأولى تهدف إلى إزالة القيود البيروقراطية المفروضة على القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مجال الاستثمار الصناعي وبخاصة القيود المفروضة على الحصول على تراخيص الاستثمار الصناعي وتراخيص التوسع في الطاقة الإنتاجية التصنيعية، بالإضافة إلى ضرورة إزالة الصعوبات المفروضة على عملية الحصول على الأراضي الصناعية بأسعار تنافسية، وصعوبات التمويل، أن إزالة القيود المذكورة يمكن أن يساعد في خلق روح التنافس، ويرفع من كفاءة عملية توزيع الموارد. أما المجموعة الثانية فتهدف إلى تنظيم عملية المنافسة وتوفير عنصر الاستقرار في النظام الاقتصادي من خلال استخدام السياسات المالية والنقدية، والعمل على مراقبة النشاط الاقتصادي بعد تحريره، لضمان عدم الإساءة للحرية الاقتصادية .
- 9- على الدول العربية متابعة مؤشرات الاستثمار الدولية واستخدامها كأداة تقيمية، لرصد ومتابعة الوضع الاقتصادي لكل قطر على انفراد، كما أن هذه المؤشرات توفر تنبؤات رقمية، عن كل قطر في المدى القصير والطويل .
- 10- ينبغي على الدول العربية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بجذب الاستثمار الأجنبي الذي يعمل على خلق وتقوية الترابطات الإنتاجية (الأمامية والخلفية) مع الصناعة المحلية وتشجيع نقل التجارب التنظيمية والتسويقية والتكنولوجية للشركات المتعددة الجنسية وبخاصة الشركات المنتجة للسلع الوسيطة، التي يمكن أن تساعد في تطوير القدرات الإنتاجية للمشاريع المحلية وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن لهذه المشاريع أن تعمل كفروع ثانوية للشركات المتعددة الجنسية .

المراجع

- 1- "A cost-benefit analysis of direct foreign investment" Krugman ch
McGrew-Hill, 2000
- 2- "Should Countries Promote Foreign Direct Investment?" G. H. Hanson
UNCTAD New York and Geneva, February 2001
- 3- UNCTAD "World Investment Report 2002 Transnational Corporations
and Export Competitiveness, Overview" New York and Geneva, 2002
- 4- UNCTAD "World Investment Report 2002" I bid, pp4-6
- 5- UNCTAD "World Investment Report 2002, FDI inflow and real growth
rate of world GDP in the world 1980-2001" New York and Geneva, 2002
- 6- "Index of Economic Freedom" www. Heritage. org
- 7- "Wealth of Nations Triangle Index of Emerging Economies" www . worldpaper. Com
- 8- "Competitiveness Index" www. weforum . com
- 9- "Human Development Index" www . UNDP . org
- 10- "The Composite Country Risk Index" www . prsgroup. Com
- 11- محمد بن علي المسلم "الفرص المتاحة للقطاع الصناعي في ظل تدفق الاستثمارات الأجنبية"
مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، أكتوبر، 2001، ص22
- 12- عمر بهاتا وآخرون "أفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة"
مجلة التمويل والتنمية البنك الدولي ترجمة مطابع الأهرام القاهرة، يونيو 1997، ص3-6
- 13- محمد بن علي المسلم "جذب الاستثمار الأجنبي إلى دول مجلس التعاون واختيار الأسس الصحيحة" مجلة التعاون الصناعي
في الخليج العربي، أكتوبر، 2001، ص12-13
- 14- عمر بهاتا وآخرون "المصدر السابق" ص4
- 15- صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002" ص ص 14-16
- 16- De Melo J "The effects of financial liberalization on savings and investment
in Uruguay" Economic Development and Cultural Change ,vol. 2, No34, 1998
- 17- صندوق النقد العربي "المصدر السابق" ص ص 15-16
- 18- صندوق النقد العربي "نفس المصدر السابق" ص ص 96-105
- 19- صندوق النقد العربي "موازن المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 2000"
- 20- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لسنوات مختلفة" الكويت.
- 21- عمر بهاتا تشاريا "أفريقيا جنوب الصحراء، هل تجذب المزيد من رؤوس الأموال"، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 1997،
- 22- تميم وجابريل لبيبودث "الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان والتجارة الإقليمية"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1997
- 23- UNCTAD "World Investment Report 2000" Geneva, 2000.P.xvii
- 24- هيل عجمي جميل "الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن" منشورة على الموقع www.arablawinfo.com

الملحق إحصائي
للمتغيرات المستخدمة في النموذج الإحصائي

جدول (1) مؤشرات عن الدول العربية

GL	DP	MB	N	GDP	GI	FDI	الدولة
10.18	11119	-282	5039	8340	1691	29	الأردن
11.12	2894.6	-1876	3108	66117	15807	96	الإمارات
10.22	200	-420	689	7971	1342	348	البحرين
1419	-242.4	-502	9559	19435	5383	777	تونس
12.81	7570	-946	30729	53801	12255	420	الجزائر
1.31	-20.1	-6	680	549	125	3	جيبوتي
4.48	12059	6122	22033	173287	28210	-1983	السعودية
33.86	124.8	-134	31081	12836	1487	392	السودان
18.9	541	-1148	16320	18770	3261	270	سوريا
6.02	-171.6	-302	2361	19773	2991	21	عمان
10.68	1880.4	181	562	16454	3311	229	قطر
6.32	2265.4	4015	2228	37780	4202	-287	الكويت
9.56	701	-3487	3765	16491	4800	285	لبنان
12.27	6034.1	948	5640	35600	3702	-240	ليبيا
11.02	-1306.6	-3431	63305	95801	22648	1184	مصر
8.44	-745	-201	28729	32903	8290	142	المغرب
26.73	-23.1	25	2645	986	246	9	موريتانيا
25.11	1240.6	858	18261	8532	2113	-201	اليمن

جدول (2) مؤشرات عن الدول العربية غير النفطية

GL	DP	DM	N	GDP	Id	FDI	الدولة
10.18	11119	-282	5039	8340	1691	29	الأردن
1419	-242.4	-502	9559	19435	5383	777	تونس
1.31	-20.1	-6	31081	12836	1487	392	السودان
33.86	124.8	-134	16320	18770	3261	270	سوريا
18.9	541	-1148	3765	16491	4800	285	لبنان
9.56	701	-3487	63305	95801	22648	1184	مصر
11.02	-1306.6	-3431	28729	32903	8290	142	المغرب
8.44	-745	-201	2645	986	246	9	موريتانيا
26.73	-23.1	25	18261	8532	2113	-201	اليمن
25.11	1240.6	858	680	549	125	3	جيبوتي

جدول (3) مؤشرات عن الدول العربية النفطية

GL	PPM	MB	N	GDP	Id	FDI	الدولة
11.12	2894.6	-1876	3108	66117	15807	96	الإمارات
10.22	200	-420	689	7971	1342	348	البحرين
4.48	12059	6122	22033	173287	28210	-1983	السعودية
6.02	-171.6	-302	2361	19773	2991	21	عمان
10.68	1880.4	181	562	16454	3311	229	قطر
6.32	2265.4	4015	2228	37780	4202	-287	الكويت
12.27	6034.1	948	5640	35600	3702	-240	ليبيا
12.81	7570	-946	30729	53801	12255	420	الجزائر

مصادر الملحق الإحصائي: UNCTAD "World Investment Report 2002, I bid-1"
2- صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002" ص 323